ظاهـرة الجريمــة من منظور منهجي سوسيو – أنثروبولوجي

د. مليكة عرعور
جامعة باتنة

الملخص:

إن البحث في ظاهرة " الجريمة " له معابر عدة، تختلف عن بعضها البعض منهجياً وابستومولوجياً، حيث يعد المنهج الأنثروبولوجي أحد تلك الطرائق، هذا المنهج الذي يبني معالجته لظاهرة الجريمة من منظور سوسيولوجي مؤداه أن ظاهرة الجريمة كمجتمع صغير ذا خصائص وبنية العلائقية مميزة، كما يعتمد المنهج على عدة إجراءات وخطوات منهجية بذاتها.

من هنا يهدف هذا الطرح إلى توضيح الإجراءات والخطوات المنهجية لمعالجة ظاهرة الجريمة من منظور منهجي سوسيو–أنثروبولوجي.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة الجريمة – المنهج الأنثروبولوجي – منظور سوسيو–أنثروبولوجي للجريمة – الجريمة كمجتمع صغير

Abstract:

Research in crime has its own epistemological and methodological prerequisites that are unique to it. The following article proposes various roadmaps whereby one can approach crime from a purely academic perspective.

Keywords: crime as a phenomenon; anthropological method; socio-anthropology perspective; crime as micro society.

مقدمة :

تعد ظاهرة الجريمة من أكثر المشكلات التي يعاني منها المجتمع المدني والحكومي الحالي المحلي والعالمي على حد السواء والتي تنشط لهدم استقرار المجتمع وتوازنه، كونها افرازات اجتماعية تنخر لبنات المجتمع الفوقية والتحتية على حد السواء كالقيم، العادات والتقاليد الاجتماعية، الأسر، المدارس والمستشفيات وبمعنى أن الجريمة تتلف رأس المال البشري والمادي على حد السواء، والشيء الذي زاد من خطورة هذا الظاهرة نتيجة توظيف الوسائل التكنولوجية لمعاصرة، والذي أثر على الهيئات الإجرامية ونمط أساليبها ووسائلها الإجرامية ومن ثم السلوك الإجرامي، مما دفع بالفكر الانساني إلى إيجاد أطر وتصورات تفسيرية حديثة لظاهرة الجريمة، والتي أكدت على الدور الفعال في تغيير المجتمع المحلي والدولي سياسياً واقتصاداً من الناحية البنائية والوظيفية كذلك، ومن ثمة فقد أضحى مجتمع الجريمة ملازم للمجتمع الطبيعي، من حيث الفاعلين وعلاقاتهم، وبالتالي فقد غدا مجتمع الجريمة يتحكم في سيرورة العلاقات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، ومن ثمة فقد زاد تأثير التطور التكنولوجي من تعقد دور وأثر الجريمة على المجتمع بكل نظمه، مؤسساته، جماعاته، ثقافته وأفراده أكثر فأكثر، لدرجة أن الجريمة بأنواعها أصبحت الشغل الشاغل للباحثين والدارسين ونقطة اهتمام الكثير من العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع، علم النفس، القانون والأنثروبولوجية، دون نسيان علم الجريمة والشيء الدال على ذاك الاهتمام التعاون الوظيفي بين كافة العلوم على المستوى المفاهيم والمناهج المستخدمة في معالجة قضية الجريمة على جميع المستويات، إذ كل طريقة منهجية لها قاعدتها العامة في تصور ظاهرة الجريمة.

إشكالية البحث

من منطلق أن الجريمة ظاهرة استفحل وجودها في المجتمع الانساني المحلي والعالمي فقد طرائق البحث فيها، كما تعددت منظوراتها المنهجية واختلفت باختلاف المداخل النظرية، وإحداها المدخل الأنثروبولوجي، والذي ينظر إلى مجتمع الجريمة بأنه مجتمعاً إنسانياً مصغراً متميز، له فاعلين يتصفون بمعطيات اجتماعية وقيمية خاصة، تتشكل فيه تفاعلاته بتنوع أدوارهم والقوى متميزة، وبالتالي تتشكل بنية علائقية تتوافق وتركيبة البناء الاجتماعي والقيمي الخاص به، ويتمثل مدخل هذا التصور بالمدخل الأنثروبولوجي، الذي يتطلب الوجود الحقيقي للباحث في مجتمع البحث المبني على إثر التعايش الفعلي للباحث لفترة من الزمن، من هنا فالمنهج الانثروبولوجي يعد أحد أنماط المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية والاجتماعية يستخدم في الدراسات الحقلية المسحية التي تربط بين متغيرين احدهما السبب والثاني النتيجة، والأهم أنها تربط بين الجريمة وظروف ثقافية اجتماعية معينة، تعمل على اشاعة نماذج السلوك الإجرامي، غير أن الاطلاع على تلك النماذج السلوكية يتعين على الباحث الاتصال بالمجرم بعينه وملاحظته عن كثب، وهذا ما يوفره المنهجي الأنثروبولوجي الجريمة.

تتناول هذه الدراسة المنظور المنهجي الأنثروبولوجي الجريمة، حيث يتشكل هذا المنظور من ثلاث طرق متباينة المنطلق والمبادئ، حيث تنظر الطريقة الأولى إلى ظاهرة الجريمة من داخل الجماعة الاجرامية محدد في التقرير نوع الجريمة الممارسة في الجماعة، أساليب الممارسة، بناء الجماعة، مصادر القوة فيها باستخدام الملاحظة بالمشاركة للباحث، بينما الطريقة الثانية تنظر لها من الخارج الجماعة وعلاقها بالظروف الاجتماعية، الاقتصادية،

السياسية للمجتمع الكبير أما الطريقة الثالثة فإنها تعالج الظاهرة الجريمة بالجمع بين التصورين السابقين إي من الخارج والداخل، لأن كلا منهما يكمل الأخر في اعطاء تصور تفسيري لظاهرة الجريمة، والمهم أن الطرق الثلاث تمر بنفس الخطوات والمراحل في معالجة موضوع الجريمة على نحو تفصيلي ودقيق،

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على احد الأساليب المنهجية الأقل تداولاً في معالجة الظاهرة الجريمة على رغم من تصوره العميق بها، نتيجة رؤياه المميزة لمجتمع الجريمة على أنه مجتمع قائم بذاته يحكم وجوده واستمراره له قوانين وقواعد نابعة من بنيته الثقافية الاجتماعية للمجتمع الانساني.

جاءت هذه الدراسة لأجل الاجابة على تساؤل محددة تتمثل في الآتي:

كيف يمكن معالجة ظاهرة الجريمة من المنظور المنهجي الانثروبولوجي؟

. المدلولات التصورية لظاهرة الجريمة

تعتبر الجريمة من الموضوعات التي أثارت فضول الدارسين في مختلف العلوم الإنسانية فترتب عن تلك الاهتمامات علم الاجتماع الجريمة، علم النفس الجريمة، علم الجريمة...الخ، حيث أفرزت تلك العمليات البحثية مدلولات كثيرة ومقاربات كثيرة مختلفة سيؤسس على إثرها تحديد مفهوم الجريمة والوسط الإجرامي.

1.1. تعريف الجريمة: يشتق مفهوم الجريمة كمصطلح علمي في اللغة العربية الجريمة لغة : مأخوذة من (جرم) وهو بفتح الجيم: القطع، جرمه يجرمه جرما قطعه، وشجرة جريمة أي مقطوعة، و(الجرم) بضم الجيم: التعدي والذنب،

والجمع أجرام وجروم وهو الجريمة، وقد جرم يجرم جرما واجترم وأجرم فهو مجرم، وجرم عليهم واليهم جريمة، أي جنى جناية، وجمع الجريمة: جرائم[1] من فعل جرم أي أن فعل مقدم من طرف الفرد لقي استنكار من قبل المحيط وصنف أفعاله ضمن الأفعال الإنسانية غير المقبولة بمرجعية الاطار العام له، ذلك أن الجريمة تحدث ضرر ما على مستوى الأفراد والجماعات، وفي ذات السياق، يدل فعل الجرم على سلوك أو جملة السلوكات " المنافية للقوانين الطبيعية أو الاجتماعية، يترتب عنه عقاب"[2] ما تبعاً لنوع الجريمة، حيث أن الغرض من وجود تلك القوانين تنظيم المجتمع وتثبيت الحقوق الفاعلين فيه بكل شرائحهم، والمهم أن لفعل الجرم دوافع تجعل منه حقيقة في أي مجتمع لا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها كونها مدحضة لأمن والأمان عند الفرد والجماعة.

[1] بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج2، 1984 90/12 ، مادة (جرم) .

[2] Petit Larousse, édition Larousse, paris *1986, p247*

لقد تعددت التعاريف المقدمة لظاهرة الجريمة بتعدد المداخل الابستمولوجية المستخلصة من الدراسات الإمبيريقية والوصفية التي تلقي الضوء على جل جوانب ظاهرة الجريمة، وأحد تلك المداخل المدخل السوسيولوجية الجريمة، الذي يعرف ظاهرة الجريمة على يد عالم الاجتماع أميل دوركايم بأنه " السلوك المضاد للمجتمع، من حيث أنه يتحدى البناء المعياري القيمي والقانون السائد داخل المجتمع أو من حيث انه يمثل تحدياً لما هو عليه بين أبناء المجتمع ولنموذج التوقعات السائدة "[1] الموجهة بالإطار القيمي العام للمجتمع، ومن هنا يعتبر السلوك الإجرامي سلوكاً غير سوي أو هو سلوك سلبي يقوم به الأفراد أو الجماعات يترتب عنه ضرر ما لأحد أفراد المجتمع أو أحد بناءته أو نظمه الرسمية وغير الرسمية، وفي مقام ثاني تعرف سوسيولوجية الجريمة الظاهرة موضوع الدراسة بأنها " ظاهرة اجتماعية سلبية تخرج عن الضوابط القانونية والقيمية والاخلاقية وتجلب الضرر للأفراد والجماعات وتخل بتوازن مكونات البناء الاجتماعي وما تنطوي عليه من كوامن جوهرية وأطر خارجية "[2] بمعنى أن السلوك الاجرامي مظهر سلبي نابع من الفرد أو ربما من جماعة في المجتمع يعبر عن خرق للضوابط الاجتماعية العامة، مما يفرز استنكار هذا الأخير لذلك السلوك.

أما بالنسبة للمدخل الأنثروبولوجي فإن العالم البريطاني الأنثروبولوجي راد كليف براون يعرف الجريمة بأنها " خرق للعادات تثير طلب تطبيق العقوبات"[3]

[1]- نبيل السمالوطي، علم الاجتماع العقابي، دار الشروق، القاهرة، 1983، ج01، ص36

[2]- إحسان محمد حسن، علم اجتماع الجريمة، دار وائل، الأردن، 2008، ط1، ص18.

[3]- نبيل السملوطي، نفس المرجع، ج01، ص58.

على القائم بذلك السلوك، لأنه مرفوض من المجتمع ومخل بتوازنه الاجتماعي، مما يترتب عنه ظهور الكثير من المشكلات المختلفة المجالات، التي تعيق بدورها سيرورة أداء الأدوار الاجتماعية على النحو المتوقع من أفراد المجتمع في الوضع السليم السوي، لأن السلوك الإجرامي سلوك مخالف للتوقع العام المشترك بين أفراد المجتمع لما يجب القيام به الفرد أو الجماعة أثناء تواجدهم في جماعات معينة وكما تقتضي نمط معين من التفاعل والتأثير، مما يجعل ذلك السلوك الذي يدعى بالإجرامي سلوك " مضاد للجماعة كوحدة مضمنة" متراصة الفاعلين ومبنية بشكل ليس من السهل زعزعته، لذا فإن السلوك الاجرامي له قوة كبيرة تعمل على تكسير العلاقات الاجتماعية داخلها.

أما بالنسبة للمدخل الإبستمولوجي النفسي الاجتماعي فإن العالم زنانيكي يقر بأن السلوك الاجرامي يحدث ضرر مادي أو معنوي على مضمنة الجماعة بما يجب أن توفره لأفرادها من شعور بالراحة والاستقرار...الخ، لذا فالجريمة عنده ظاهرة نفسية اجتماعية طبيعية سلبية غير سوية تعمل على خرق البناء القيمي لإحداث ضرر سواء بالفرد، الجماعة أو النظم الاجتماعية المختلفة، وجدت مع وجود الكائن الاجتماعي لذا فهي ذات ثلاث دلائل أول أن السلوك الإجرامي تقدير مجتمعي، أي ما هو الفرد المجرم في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع اخر، والسبب هو الاختلاف القيمي بين المجتمعات، وهنا نجد أن علماء الأنثوبولوجية الثقافية يرون أن ثقافة الإجرام[1] توجد في كل مجتمع باعتبارها ثقافة فرعية توجه أحد أنماط السلوك الإنساني في الجماعة، أما الدلالة

[1]- محمد سعيد فرح، الطفوله والثقافه والمجتمع، منشاه المعارف، الاسكندريه، 1993، ص 139-159.

الثانية إن وجود ذلك السلوك الإجرامي يكون نتيجة " صراع ثقافي "[1] بين نمط الثقافي العام للجماعة والنمط الفرعي، هذا الخير الذي يدافع إلى فقد النمط الأول التأثير على بقية الأفراد وكذا فقد القدر القدرة على الاستجابة له، أما الدلالة الأخيرة يتمثل في مقاومة بقية أفراد الجماعة تأثير النمط الثقافي الفرعي الداعي على السلوك الإجرامي ومن هنا تتولد أساليب الجماعة في عملية الضبط البعدي للسلوك الإجرامي، إذا يمكن القول أن الجريمة لها وسط اجتماعي بعينه يتم فيه تفعيل ثقافة الإجرامية.

2.1. حتمية وجود الجريمة في المجتمع: يعود وجود السلوك الإجرامي في المجتمع إما إلى مبدأ الحاجة عند الإنسان، هذا المبدأ الذي يعبر عن وجود العديد من الحاجات الانسانية التي تبلى ولا تزول إلا بزوال الانسان، وعليه فإن إلحاحها مع غياب الطريق السوية والمقبولة أو نقص الاشباع بالكيفية السليمة أو بالقدر الكافي أو حدث لها قهراً مفرط في أي مستوى من مستوياتها[2] حسب سلم الحاجات للعالم أبراهام مازلو، مما يجعل الانسان لا ينفك منذ وجوده على هذه البسيطة أن يعدد وينوع وسائل إشباعها، كون تلك الحاجات دلالات بقاء الإنسان وارتقاءه، أما المبدأ الثاني يتمثل في مبدأ المصلحة عند الإنسان[1]، التي يركز عليها منذ وجوده في مجتمع والتي تحرك جل دوافعه ونشاطه وسلوكاته سواء في خضم الجماعة أو بمفرده، غير أن التركيز المفرطة عليها قد يدفع الفرد إلى استعمال طريق غير مقبولة أو منافية للضوابط الاجتماعية السارية المفعول في

[1]- السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة، الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص131

[2]- ناصر محمد العديلي، السلوك الإنساني والتنظيمي (منظور الكلي المقارب)، معهد الادارة العامة, الرياض، 1995، ص116- 120.

[1]- أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص.250

المجتمع، كون فقد الآلية الجماعية القدرة على تحقيق مصلحة الفرد؛ في مقابل فقد الجماعة الاجتماعية القدرة على تطويع تلك المصلحة في الإطار الجماعي بالقدر الممكن واللزام التي يمكنها من أنسنته وتوجيه انفعالاته وأفعاله الضارة بالمجتمع وبناءه وتوازنه، وبالتالي تطبيع الفطرة الغريزية الحيوانية التي تنزع إلى للعدوان لدى الإنسان لأجل الحفظ على وجوده في مواجهة الخطر الخارجي الذي يحدق ببقائه[2]، صحيح أن هذه المقاربة التصورية لقيت نقداً كبيراً لكن تبقي صحيحة مادامت القيم وسيلة المجتمع في تعزيز أنسنة الإنسان في مجتمعه.

مما سبق يتبين جلياً أن لعملية التنشئة الاجتماعية الدور الكبير في نشؤ ملامح الجريمة والسلوك الاجرامي، هذه العلمية التي يجب أن تعلم أفراد المجتمع " خبرات الثقافة وقواعدها من صورة تؤهله وتمكنه من المشاركة مع غيره من أعضاء المجتمع "[3] مشاركة سليمة وفعالة ايجابياً، ومن ثمة هدفها تهديب النوازع للكينونة الحيوانية المتشربة من الغريزة الحيوانية بتذليل القوى العدوان عنده ضد المجتمع والأفراد وتنمطيها وفق ما يجب أن يكون عليه السلوك السوي يدلل على تمسكه " بمعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية "[1]، وعليه فإن ممارسة السلوك الإجرامي الأفراد ناتج عن فشلت المؤسسات الاجتماعية[2] المختلفة في القيام بدورها، والتي تبدأ بتقويض السلوك العدواني دون وعي من المربين سواء باستعمال القهر، القسوة والإكراه إضافة إلى الممارسات الواعية القصدية وقد تكون منظمة تخريبية تحمل دلالات

---

[2] حامد عبد السلام زهران وآخرون، دراسات تربوية، عالم الكتب، القاهرة، 1995، ص 10-.20

[3] حسن محمد حسن، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ط1, ص12

[1]- شفيق رضوان، **علم النفس الاجتماعي**, المؤسسة الجامعية للدراسات, بيروت، ص197.

[2]- معتز سيد عبد الله، علم النفس الاجتماعي، دار النهظة العربية، بيروت، 2002، ص670-680

الضرر الجسدي والمعنوي كالقيم والأخلاقي وذلك تبيعا لنوع الجريمة المتواجدة في المجتمع.

إذا يمكن القول أن وجود الجريمة في المجتمع يعد حتمية اجتماعية أكثر من غيرها لا، حيث أن الوسط الإجرامي يقتني من البناء الاجتماعي قوة الوجود ومقاومة البقاء والاستمرار من خلال زمرة الأفراد الذين يرفضون ويكسرون بشكل مستمر القوانين الاجتماعية والطبيعية والتشريعية السارية في كل مجتمع، ليس لأن المجتمع كان يرمي إلى إيجاد تلك الوسط الإجرامية بقصد في بناءه الداخلي، لكن لآن أساليبها الضبطية القبلية لم ينشطها بالشكل المطلوب كما أنه أوجد أساليب ضبطية بعدية للتحكم في الأوساط الإجرامية تحت سيطرته كالسجون، العصابات المنظمة...الخ، وهنا يحدث اتفاق بين التصور الذي قدمه إميل دوركايم الذي يرى أن الجريمة هو ضروري، كونها مرتبطة بالظروف الأساسية لجميع أشكال الحياة الاجتماعية في المجتمع، ولكن لهذا السبب بالذات، فإنه من المفيد، لأن هذه الظروف مرتبط بالجريمة في حد ذاتها ولا غنى عنها للتطور طبيعي للأخلاق والقانون[1] والمهم في هذه القضية أن التغير المجتمعي السريع الذي أحدثه التطور التكنولوجي، الذي أضاف مدلولات جديدة للجريمة المنظمة التي صارت تنشط بالوسائل التكنولوجية الحديثة في كل المجالات وبكل القوى السياسية، العسكرية، التنظيمات التشريعية، الذي ترتيب عنه تنوع وتنشيط واسع في الأوساط الإجرامية وعدد من السلوك الإجرامي وأعطاه دلالات أكثر تنظيم

[1]–http://classiques.uqac.ca/classiques/Durkheim_emile/crime_phenomene_normal/crime_phenomene 29/5/2013

وتأثير في مختلف الأبنية الاجتماعية الإقليمية ودولية وبالتالي أكثر قوة في التأثير ليس على الفرد فقط بل على مسار الإنسانية برمتها.

3.1. **أنماط الجريمة:** لقد تلازم وجود السلوك الإجرامي لوجود الكائن الإنساني، كأحد نماذج السلوك الرافض للواقع الاجتماعي الثقافي أو جزء منه، لذا فقد أعتبر السلوك الاجرامي حقيقة سلوكية لا يمكن تجاهلها والتغاضي عن تأثيراتها ما دامت تلحق ضرر بمستوى ما بوجود الكائن البشري فرد أو جماعة ومكتسباته الكبرى والصغرى الخاصة والعامة، لكن تطور التفكير الإنساني وسرعة إبداعاته التكنولوجية لم تقف عند حد الإفرازات الايجابية على الفرد والمجتمع، بل بلغت حتى القضايا السلبية وإعطاءها بعد أعمق ورؤية جديدة زادت من تأثيرها السلبي على حياة الفرد، حيث لم يبقى السلوك الإجرامي سلوكاً عشوائياً أو يخضع إلى لأسباب فردية محض، مما يجعله يظهر في المجتمع أو الجماعة نتيجة رفض فرد أو جماعة أو خرق هؤلاء للقيم الاجتماعية بتأثير وجود مشكلات نفسية متأزمة أو سوء تربية نشوء نموه النفسي والاجتماعي، بل أصبحت العملية الإجرامية عملية تكتيكية، ممنهجة، منظمة، موجهة، محددة الأهداف ومنتقاة الوسائل، كما تغلغلت في كل جزئيات النظم الاجتماعية الاستراتيجية في المجتمع، حيث أصبحت الجريمة في المجال الاقتصادي، السياسي، العسكري والاجتماعي والثقافي كذلك أي الجريمة الاعلامية، بالتالي فقد تبنت ظاهرة الجريمة؛ كغيره من الظاهرات الاجتماعية؛ مبدأ التنظيم والتقسيم العالمي للعمل والتخصص، حيث أن فئة الجريمة تجارة الأسلحة تختلف في استراتيجيتها عن الجريمة في ترويج المخدرات، كما تختلف عن السرقة والاغتيالات ...الخ.

إن أنماط الحديثة للجريمة أخذت شكل العصابات المنظمة والمختصة في كثير من العمليات كغسيل الأموال، تجارة المخدرات، تجارة السلاح، الأطفال

تجارة وتجارة الأعضاء البشرية...الخ، والمهم أن تلك المنظمات لها تنظيم، حيث تتدرج فيه السلطة وتتحدد فيه المهام وتقسم فيه الأدوار كذلك، بمعنى أن مجتمع الجريمة من المنظور الأنثروبولوجي هي عبارة عن مجتمع حقيقي صغير، وبالتالي فقد تجاوز تصور ظاهرة الجريمة كنتاج له تأثير واستجابة نابعة من فرد ذا ثقافة إجرامية طفيلية، بقدر ما أصبحت الجريمة استراتيجية دفاعية منظمة مقصودة بدرجة كبيرة جداً متبناة من طرف دول العالم، يستعمل فيها أكثر الوسائل التكنولوجية تطوراً في مختلف المجالات الحياتية دون استثناء وحتى العلمية، والمهم أنها غدت هيئات تبيع جهدها لتنفيذ مهام العصبة، التي لا يقدر الأفراد والدول القيام بها لسبب ما، كارتباطها بمواثيق وأعراف دولية أي أنها قد تستعملها الدول والأمم للسيطرة على بعضها البعض أو إنتاج سلع محظورة دولياً، وبالتالي تحقيق مصالح ذاتية ضيقة أو واسعة.

4.1. **حتمية المعالجة الأنثوبولوجية للجريمة:** إن الصورة الجديدة القديمة الوجود التي اكتسبتها الجريمة كظاهرة مجتمعية وجدت منذ وجود الكائن الاجتماعي وانتشرت في أوساط معينة في كل المجتمعات الإنسانية لدرجة أنها أصبحت حقيقة أكثر من الظاهرة السلوكية السوية أحقية في البروز، من هنا جاءت فكرة معالجة ظاهرة الجريمة وفق خطوات المنهج الانثروبولوجي المعتمد على المدخل الأنثروبولوجي، الذي ينسب كل الظاهرات الاجتماعية إلى البنى **الثقافية، المكونة من القيم، التقاليد والعادات بما فيها ظاهرة الجريمة وأساليبها وأنماطها**، على اعتبار أن مجتمع الجريمة[1]، كما يعتمد منهج الأنثروبولوجي في تدرس وما تشمله البنية الثقافية، أساليب المحاكمة، أنواع العقاب، المؤسسات

[1]-عيسى الشماس، مدخل الى الانثروبولوجيا، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، 2004، ص 6

العقاب، النزلاء...الخ كونها أوساط اجتماعية صغيرة تقع في نطاق الدراسات الأنثوبولوجية الحقلية[2].

تهتم الدراسات الأنثوبولوجية الحقلية بمعالجة ظاهرة الجريمة من منظور أنها جماعة، سجون وبالتالي هي بنية اجتماعية مصغرة، وبالتالي فهي تقوم بتفسير البنى الاجتماعية الصغيرة المتواجدة في المجتمعات المتمدنة في مجالات ثلاث رئيسية هي " الصحة العقلية، دراسة التنظيم والعلاقات تنمية الاقتصادية وأخيراً التغير الثقافي"[3] حيث يندرج موضوع السلوك الإجرامي في القضيتين الأولى والثانية أي الصحة العقلية و دراسة التنظيم والعلاقات تنمية الاقتصادية كمحاور أساسي، والمهم أن التميز الذي يستحوذ عليه الباحث الأنثروبولوجي الحقلي في دراسة الجريمة أنه يقترب بدرجة كبيرة جداً من الفعاليات الإجرامية، التي تقوم بالسلوك، والمتبنية الثقافة الإجرامية وتشكل جماعات الاجرامية ودراستها عن كثب بالمعايشة لفترة طويلة واستعمال الملاحظة بالمشاركة لمعرفة حيثيات السلوك ودوافع الفعال أو القائم به، شخصيته، القوى المنشطة للسلوك وبالتالي معرفة أشياء عن سكان الوسط الإجرامي والتعريف بالعادات المختلفة له.

2. الأسلوب الأنثروبولوجي في معالجة الجريمة:

لقد تعددت الأساليب والمداخل المنهجية في معالجة ظاهرة الجريمة بتعدد أهداف الدراسة واختلافها، ومن تلك النماذج المنهج الأنثروبولوجي، ذا قاعدة أساسية مؤداها أن مجتمع الجريمة هو مجتمع حقيقي بكل دلالاته الاجتماعية الثقافية في حجمه المصغر، وكما عرف علماء الاجتماع المجتمع الانساني.

---

[2]- حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 26-36.

[3]- نفس المرجع، ص.29

1.2. تعريف الأسلوب الأنثروبولوجي: يعد الأسلوب الانثروبولوجي أحد أنماط المنهج التجريبي[1] في العلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ هذا ما تعتمد دراسة الظاهرات الأنثروبولوجية الاجتماعية التطبيقية على الطرائق التحليلية الكمية والكيفية بالدرجة الأولى، إضافة إلى اعتمادها بدرجة كبيرة على الفرضيات التجريبية ذات الصيغة السببية في الدراسات الحقلية المسحية، التي تربط بين متغيرين الأول سبب والثاني نتيجة في عبارات تقريرية، حيث تتبلور العلاقة بين " ظروف ثقافية اجتماعية معينة تشيع نماذج السلوك الإجرامي معينة "[2] بمعنى أنها تبحث في درجة أو مدى انتشار السلوك الإنحرافي بدرجة عالية، متوسطة أو منخفضة، حيث تربط بين منطقة اجتماعية معينة ذات ظروف محددة ومعطي ثقافي معين، إضافة إلى أنها تربط " طبيعة سلوك إجرامي معين بنمط ثقافي معين"[1] في عبارات تقريرية، بحيث يكون النمط الثقافي سبب وجود نموذج السلوك الإجرامي، أو الفرضيات تربط بين " نموج سلوكي إجرامي وشخصية معينة "[2] للقائم بالجريمة، من خلال البحث في أثر تلك الشخصيات في إحداث السلوك الإجرامي ونشره في مجتمعات معينة سواء باعتبارها شخصيات مرضية أو أنها تتمتع بقوى ونفوذ غير طبيعية على مستوى الدول أو الجماعات الاجتماعية، من هنا يمكن القول، أن التحليل الأنثروبولوجي في معالجة السلوك الإجرامي يرتكز أساس على " المبدأ التكاملي التفاعلي بين الجوانب المورفولوجية

---

[1] Madeleine Grawitz, Lexique des sciences sociales, 8éme édition, 2004, P187

[2] نفس المرجع، ص72.

[1]- محمد عبده محجوب، 2005، ص93.

[2]- السيد علي شتا، مرجع سابق، ص130.

والفسيولوجية في بناء الاجتماعي"[1] للمجتمع، وهذا ما أكده العالم الأنثروبولوجي مالينوفسكي.

أما بالنسبة لمجتمع الدراسة فإن الأسلوب الأنثروبولوجي يطبق خصيصاً على المجتمعات المتنوعة البدوية، الريفية، الحضرية، الصناعية المستحدثة أو الطارئة أو الهامشية والمجسدة في المجتمعات الصغيرة[2] Micro – société، قد تأخذ أشكال عديدة في الواقع الاجتماعي ووفق موضوع الجريمة " كالمؤسسات العقابية سجن أو مؤسسات أحداث أو الأساليب العقابية لردع السلوك الإجرامي أين تطبق أساليب الإشراف والتوجيه الاجتماعي والمهني وتطبق فيها برامج معينة ومدروسة "[3] لتحقيق تقدم ملموس في معالجة قضية الجريمة على اختلاف أنماطها ومسبباتها وطبائع فاعليها وانتماءاتهم الإيديولوجية والدينية والثقافية كذلك.

2.2. **طرائق المعالجة الأنثروبولوجية:** تتم المعالجة الأنثروبولوجية وفق ثلاث طرائق مختلفة من حيث رؤية الظاهرة المدروسة والمهم في هذا الأسلوب أن تلك طرائق تعتبر مستويات لاكتمال دراسة ظاهرة الجريمة وفق الأسلوب الأنثروبولوجي، وتتمثل في الآتي:

1.2.2. الطريقة الأولى: تتجسد هذه الطريقة في تقديم وصف للظاهرة في شكل " كتابة تقرير حول الظاهرة –الجريمة– من داخل الجماعة "[4] كونها

---

[1]- نفس المرجع، ص95.

[2] - Madeleine Grawitz, op.cit, p199

[3]- نبيل السمالوطي، 1983، ج01، مرجع سابق، ص73.

[4]- محمد عبده محجوب، الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي في دراسة المجتمع، وكالة الطباعة، الكويت، دون سنة نشر، ص101

مجتمع الدراسة، مركزة على نوع الجريمة الممارسة في الجماعة، أساليب الممارسة، بناء الجماعة، مصادر القوة فيها...الخ، باستعمال الملاحظة بالمشاركة التي يستخدم فيها الباحث كل حواسه، طاقاته ومشاعره الكامنة كذلك، حيث تمكن الباحث وفق المنهج الأنثروبولوجي من " المشاركة في المناشط الاجتماعية المتنوعة التي يقوم بها أعضاء الجماعة بقدر ما تسمح به الظروف"[1] المحيطة بالباحث أثناء تواجده في مجتمع الدراسة لأن المجتمع الإجرامي هو مجتمع كباقي المجتمعات السوية تتشكل فيه علاقات اجتماعية بين أعضاء وتتم فيه العمليات الاجتماعية المختلفة، وليس من السهل خرقه والبقاء فيه هو حذر من بقية أفراده، وبالتالي فإنه من الضروري في هذا السياق معرفة الموضوعات التي تقر بالضرورة التعاون بين أعضائه وكذا الموضوعات المؤدية إلى تدفعه على وجود التنافس أو الصراع...الخ.

2.2.2. الطريقة الثانية: يرى الباحث الانثروبولوجي الحقلي أن رؤية الظاهرة من الداخل رؤية قاصرة تخفي عليه كثير من الحقائق ذات الدلالة الاجتماعية الكبيرة، التي تمكن الباحث من فهم الوسط الاجتماعي لذا فهو " ينظر للظاهرة من الخارج الجماعة "[2] مجتمع الدراسة وتختلف هذه الرؤية حسب مجتمع الدراسة، إذا كان رسمي نظامي كالمؤسسات العقابية، المحاكم، النصوص التشريعية العقابية...الخ أو غير الرسمية كالجماعات الإجرامية، العصابات، المنظمات الإرهابية، الجماعات الإجرامية داخل السجون...الخ، والأهم في البحوث الأنثروبولوجية ربط وجود تلك الجماعة بالظروف الاجتماعية،

[1]- محمد عبده محجوب، 2005، ص22.

[2]محمد عبده محجوب، دون سنة نشر، مرجع سابق، ص101.

الاقتصادية، السياسية للمجتمع الكبير وكيفية إسهامه في تعزيز وجود تلك الجماعة؛ من جهة ومن أخرى؛ وكيفية تأثيرها في المجتمع الكبير ومعطياته بدورها.

3.2.2. الطريقة الثالثة: يعتقد الباحث الأنثروبولوجي أن قراءة الظاهرة موضوع الدراسة من خارج وداخل جماعة مجتمع الدراسة كلا على حدا تعطي تفسير غير كافية، وبالتالي لا تمكنه من بلوغ الرؤية الدقيقة الواضحة والمتكاملة إلا "بإعطاء تقرير عن الموضوع من خلال الجمع بين الطريقتين في وحدة متكاملة"[1] تجمع بين ترابط المكونات الجماعة الاجرامية والجماعة وبين هذه الأخيرة والمجتمع الكبير، ومن هنا فإن المنهج أو المدخل الأنثروبولوجي يتميز عن غير من المناهج والمداخل لأنه يرصد الظاهرة الجريمة من عدة زوايا رؤية كل واحدة منها تحاول وصف الجريمة وتفسير وجودها وبناءها على نحو معين بحسب زاوية الرؤية التي قد تظهر عوامل وتخفي أخرى.

3. مراحل الأسلوب الأنثروبولوجي لمجتمع الجريمة:

أجريت دراسات حقلية كثيرة حول موضوعات مختلفة معتمدة على المنهج أو المدخل الأنثروبولوجي وكلها أخذت نفس المسار بذات المراحل والخطوات[2]، وفي هذا المقام تنتقل دراسة ظاهرة الجريمة على عدة المراحل متلاحقة مترابطة وبشكل تفصيلي وتتمثل تلك المراحل في الآتي:

---

[1]-نفس المرجع، ص101.

[2]-على محمود إسلام، الأنثروبولوجية الاجتماعية (الدراسات الحقلية في المجتمعات البدائية والقروية والحضرية)، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1978، ص123- 289

1.3. تمويل الدراسة: تحتاج الدراسات الأنثروبولوجية الحقلية للتمويل المالي كبير بغرض اقتناء الأغراض التي يحتاجها الباحث مثل كاميرات التصوير الفيديو والصور، المسجلات الصوتية لتسجيل المواقف اليومية والملاحظات والمقابلات، التي لها دلالات في بحثه كمواقف شخصيات المجرمين، كيفية قضاء حاجاتهم، علاقاتهم ببعض وببقية النزلاء في السجون وبالمسيرين فيها...الخ.

2.3. قراءة ما كتب عن الجماعة أو المؤسسة العقابية أو العصابة: التعرف عن مجتمع الدراسة من التراث النظري، الذي يعطي تصور تفصيلي عميق ودقيق عن ظاهرة الجريمة إضافة إلى تعريف وتفسير بنية الجماعة الاجتماعية بالسجن أو المؤسسة العقابية في حد ذاتها أو العصابة خارج هذه الأخيرة، إذ الغرض التعرف على حيثياتها بالقدر الكافي الذي يمكن الباحث من " معرفة عادات وتقاليد المجتمع الإجرامي – الثقافة الإجرامية – وسير الأحداث فيه وطبيعتها ونوعها "[1] وبالتالي يأخذ الباحث كل الاحتياطات النوعية الضرورية لنجاح المشروع من خلال تشكيل زمرة توقعات حول درجة مقاومة مجتمع الجريمة لعضو دخيل وأجنبي له؛ هذا من ناحية ومن أخرى؛ يعمل الباحث على وضع " قوائم الموضوعات والأسئلة التي تفيد الباحث الحقلي في جمع مادته العلمية "[2] حول ظاهرة الجريمة الموجودة في مجتمع الدراسة كالقتل، تجار المخدرات، غسيل الأموال، القتل بأنواعه...الخ، وتنظيم قائمة تتضمن جملة من الأسئلة التي تدور حول نسبة تواجد كل موضوع محدد سلفا بالمؤسسة أو رقعة انتشار الجماعة الإجرامية ومدة تواجدها في المجتمع، الخلفية الاجتماعية للقائمين بها...الخ.

---

[1]- محمد عبده محجوب، 2005، مرجع سابق، ص24

[2]- نفس المرجع، ص24

3.3. التعرف عن أحدث النظريات العلمية التي غذت الظاهرة: تعمل هذه المرحلة على تعزيز موضوع البحث في وعي الباحث بالتغذية الرجعية النظرية المستحدثة للموضوع، إذ بها تتضح كثير من القضايا الجزئية المتعلقة بموضوع الجريمة وكيفية التعامل معها، إضافة إلى نوع وكم الأدوات اللازمة للتعامل مع الظاهرة موضوع الدراسة، وهنا يتحسس الباحث التعاون الوظيفي بين مراحل الأسلوب الأنثروبولوجي.

4.3. دراسة الأنثروبولوجية الفيزيقية لمجتمع الدراسة[1]: تشير في غالب الأحيان إلى التاريخ الطبيعي للإنسان بكل تبايناته المرتبطة بالعمر والجنس والعوامل البيئية والايكولوجية لما لها من علاقة بطبيعة السمات والصفات السلالية للبشرية جميعا عبر التاريخ بمعنى دراسة التركيب البيولوجي ووظائف الإنسان العضوية، ومدى علاقة ذلك بطبيعة السلوك الإجرامي للفردي أو للجماعي، ومن هنا تتداخل الدراسات الحقلية بالتعاون مع البيولوجية في دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي من خلال تتبع التاريخ الطبيعي للإنسان المجرم والتأثير الثقافي في بلورة تنامي السمات الوراثية الدالة على الفعل الإجرامي في الجماعة الاجتماعية.

5.3. مدة الدراسة: يقدر الباحث المدة اللازمة لإجراء الدراسة الحقلية تبعاً لتقديراته للوقت اللازم للمراحل الخمس السابقة، إذ قد تقدر مدة البحث الحقلي بسنة في أدنى تقدير وخمسة سنوات لأقصى تقدير، صحيح أن هذه المدة تبدو طويلة، لكن أغلب المدة تهتلك من طرف الباحث لكسب ثقة أعضاء مجتمع

[1]-عدنان الدورى، أصول علم الاجتماع(أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي)، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1971، ص113-115.

الدراسة، والتعرف العميق على تقاليدهم وعاداتهم التي تسير الحياة بالجماعة الإجرامية...الخ؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ أن مدة خمس سنوات لا يحدث في تغير للقيم والعادات وللبنية الجماعة لأنها تعد أكثر مكونات الجماعة الاجتماعية بطئاً من حيث التغير.

6.3. الإقامة بمجتمع الدراسة: تعد اقامة الباحث في مجتمع الدراسة جوهر المنهج الأنثروبولوجي وهي أهم قضية في الدراسات الحقلية الأنثروبولوجية[1] لأجل الممارسة العملية الذاتية للباحث، إذ من خلال إقامته بمجتمع الدراسة سواء كان مؤسسة عقابية أو جماعة إجرامية منظمة أو حي مشهور بالإجرام...الخ، يمكنه ممارسة الملاحظة بالمعايشة وممارسة النشاط الإجرامي أو الايحاء بالممارسة، باعتباره فرداً من مجتمع الجريمة لكسب الثقة أفراد مجتمع الجريمة وتشكيل علاقات معهم، وبالتالي إعطاء دلالات حقيقية للموضوع سواء بالكشف عن الأسباب الإجرامية الحقيقية أو البنية السيكولوجية للأفراد المجرمين...الخ، إضافة إلى استعمال أدوات التصوير والتسجيل الفيديو.

إن نجاح عملية الإقامة بمجتمع الدراسة يتوقف على مدى دراية واستيعاب الباحث الأنثروبولوجي الحقلي للواقع الحقيقي مجتمع الدراسة سواء كان مؤسسة عقابية أو جماعة إجرامية منظمة أو حي مشهور بالجريمة، لذا فإن الباحث الحقلي مطالب بتحديد أولا الموقع الجغرافي لمجتمع الدراسة بما يتضمنه رقعة انتشار الجماعة الإجرامية، موقع نشاطها، مسالك تنقلها لممارسة نشاطها، إضافة إلى مصادر العيش فيها ونمط الجو السائد في تلك المنطقة...الخ والغرض الأول من هذا الرصد الحصول على قراءة تفصيلية عن نمط التفكير،

[1] محمد عبده محجوب، 2006، مرجع سابق، ص17-18.

المصطلحات المتداولة بين أفراد المجتمع، طريقة تعاملهم مع بعضهم البعض...الخ والأهم الغرض الثاني تقدير الباحث لمدى قدرته على الاندماج معهم؛ من ناحية ومن أخرى؛ قدرة أعضاء مجتمع الدراسة على استيعاب وجودة كفرد غريب عنهم، وبالتالي تقدير الباحث لاحتمالية نجاح الإقامة بالجماعة.

7.3. إجراء الدراسة الحقلية: تبدأ عملية البحث والتحري الحقلي من طرف الباحث الأنثروبولوجي حول موضوع الجريمة من خلال تدوين الملاحظات العينية للمواقف الاعتيادية اليومية، التي يرصدها الباحث المتعلقة بالحياة اليومية للنزلاء بالمؤسسة العقابية أو أفراد الجماعة الإجرامية المنظمة أو الحي المشهور بالإجرام...الخ، ويبحث لها عن الدلالات الثقافية أي يربط بين السلوك الإجرامي، معناه وأسبابه من خلال ما يقده أفراد الوسط البحثي من معاني...الخ، كذلك استعمال الأدوات البحثية المناسبة لمجتمع الدراسة من حيث مستواه التعليمي والأبعاد الثقافية والاجتماعية كالمقابلة، الاستبيان، الروائز...الخ ورصد البيانات الأساسية المتعلقة بمجتمع الدراسة والتي لها دلالات في معالجة قضية الجريمة كالعمر، النوعية، الأسرية...الخ، ثم الانتقال إلى المعالجة الكمية والكيفية[1].

8.3. استعمال وسيلة التخاطب: أثناء إقامة الباحث في مجتمع الدراسة والعيش مع أفراد هذا الأخير واحتكاكه المستديم بهم يدفعه إلى إقامة علاقات مع أغلبهم والأهم الدخول معهم في حوارات ومناقشات يومية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد المصادر الأساسية للحصول على المادة العلمية من الواقع الميداني المرتبطة بالموضوع، وعليه فإن الحصول على الكم المعلومات الكافي يتوقف بدرجة كبيرة على كثافة التخاطب الجاري بين الباحث و أفراد المجتمع البحثي، كما أن غزارة

[1] نفس المرجع، ص.359.

معلومات تلك الحوارات وذاك التخاطب مبني على مقدار الثقة التي أوجدها الباحث بينه وأفراد مجتمع الدراسة.

9.3. الملاحظة وأقوال المختصين والخبراء: لا يكتفي الباحث في الدراسات الحقلية الأنثروبولوجية بكم المعلومات الذي يجمعه من الملاحظات والتخاطب الذي يجريه مع أفراد مجتمع الدراسة فقط، كذلك يجري حوارات خاصة مع ذوي الخبرة والتخصص حول الجريمة وما رصدوه من ملاحظات لمجتمع الدراسة أو للظاهرة الجريمة ومعارف ومعلومات واقعية، من أجل التواصل الخاص هو تأكيد بعض المعلومات المتحصل عليها ذاتياً من طرف الباحث المتعلقة بأحد تفصيلات الجريمة أو التعمق في أخرى بالقدر الكافي، لما لها من وطأة على فهم الباحث لظاهرة الجريمة وإدراكه لحيثياتها أو قدرته على إثارة بعض القضايا الأساسية في وعي الباحث التي غفل عنها الباحث، غير أنها ذات دلالة عميقة وضروري لتفسير ظاهرة الجريمة تفسيراً كافي دقيق وعميق، وهنا يستعمل الباحث بعض الأدوات المنهجية لجمع البيانات حول القضايا الفرعية لموضوع الجريمة كالمقابلة بأنواعها والاستبيان، وأدوات التسجيل...الخ وذلك حسب الضرورة.

10.3. **وسائل الإيضاح:** يستعمل الباحث الأنثروبولوجي في الدراسات الحقلية في خضم معالجته لموضوع الجريمة بعض الصور الفوتوغرافية أو مشاهد الفيديو لموقف الدالة على نمط السلوك الإجرامي، طبيعة الإجرام أو بعض الصور والعبارات في جداران غرف المؤسسات العقابية، إذ تحمل تلك الصور والعبارات الدلالة النفسية الإكلينيكية للمجرمين...الخ.

11.3. **رصد النتائج:** تعتبر هذه المرحلة الغاية النهائية كل بحث وباحث في كل العلوم الإنسانية والاجتماعية مستخدم المنهج أو المدخل الأنثروبولوجي في دراسة الجريمة، بحيث ترتبط النتائج بالفرضيات التي نشأت منها الدراسة في بداية البحث.

4. نجاعة الأسلوب الأنثروبولوجي في دراسة الجريمة:

تعتبر الأنثروبولوجية علم تناول الإنسان من كل الجوانب النفسية، الاجتماعية، التاريخية، الفيزيقية البيولوجية...الخ والمهم أن إتحاد علم الإنسان مع أي من تلك العلوم يولد علم جديد، كذلك أن علم الإنسان له طرق شتى في معالجة ظاهراته العديدة والمختلفة معالجة كمية، كيفية، وصفية، تجريبية أو استطلاعية، لذا فإن مهما كانت طبيعة الظاهرة وتعدد الأبعاد فيها فإن لعلم الإنسان القدرة على معالجتها، ولأجل تأكيد هذه القدرة بالنسبة لظاهرة الجريمة نعرض الأمثلة التالية في إطار علم الإنسان الجنائي باعتباره أحد العلوم التي انشقت عن الأنثروبولوجية بعد إتحادها مع علم الجريمة:

1.4. الكشف عن طبيعة السلوك الإجرامي: يعتمد على الأسلوب الأنثروبولوجي في الكشف عن طبيعة السلوك الإجرامي بالاستناد إلى الأنثروبولوجية الفيزيقية، الذي يقوم بتفسير " السلوك الإنساني –الإجرامي– بالاعتماد على علم التشريح، التحليلات المخبرية وللإفرازات الهرمونية، التي يؤثر على مراكز الهيبوتالاموس بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التغيرات البدنية التي تصاحب حالة من القلق أو التوتر أو التي تؤدي إلى أمراض عقلية

"[1] التي تعبر رفض المجرم للميكانيزمات الضبطية الاجتماعية مجسدا ذلك الرفض في سيرورة من العمليات الإجرامية المنظمة والمدروسة الدالة على عبقرية القائم بها، وعند هذا المستوى يتدخل الجانب الفيزيقي للإنسان في محاولات فهم سيرورة عمل الدماغ الإنساني في الربط بين طبيعة الجريمة وعمل وظائف الحيوية للإنسان المجرم، بمعنى أن علم الإنسان الجنائي يعطي تفسيرات للظاهرة الإجرام بمرجعية فيزيقية.

2.4. الكشف عن الشخصيات الإجرامية المرضية: إن الكشف الشخصيات الإجرامية التي تمتنهن الإجرام والتي تعتبر شخصيات مرضية تكون من خلال يعاون وظيفي بين علم الإنسان الجنائي م علم النفس الشخصية في الاستدلال على سمات الشخصية الإجرامية باللجؤ إلى " الفحوصات – النفسية أو الفيزيولوجية – الدورية التشريحية لأجسام المجرمين – قبل أو بعد الوفاة – وعقلوهم سواء من وجد منهم في السجون أو المؤسسات العقابية المختلفة أو من قام منهم في ملاجئ المجانين والمستشفيات الأمراض العقلية "[2] ويكمن المدخل الأنثروبولوجي هنا في تتبع التاريخ الإجرامي للمجرم والانتقال في درجات الإجرام لبلوغ درجة الاحتراف والتنظيم.

3.4. **الكشف عن بناء مجتمع الجريمة وموازين القوة فيه:** يقصد بناء مجتمع الجريمة تلك الجماعات الإجرامية المنظمة والتي تخضع في وجودها، استمرارها، توسعها وانتشارها إلى نظام معين به يتم توزيع المهام على مختلف أفرادها ومن ثمة تترتب كل الفعاليات على نحو معين مشكلة البناء الاجتماعي

[1] : نفس المرجع، ص.52.

[2] عدنان الدوري، مرجع سابق، ص53.

الإجرامي وتوزيع القوى فيه على نحو يضمن للمنظمة الإجرامية البقاء، الديمومة والقدرة على مقاومة الأبنية الثقافية السليمة بالمجتمع الكبير والمؤسسات الضبطية العديدة الرسمية وغير الرسمية في مكافحة الجريمة والعمل على إبادة المجتمع الإجرامي، والمهم أن البحث الأنثروبولوجي الحقلي أنه يعرف ببناء ذاك المجتمع وديناميكيته ومصادر القوة فيه...الخ، إذ من خلال نقاط الضعف فيه تعمل المؤسسات الضبطية تلك على تغلغل في المجتمع الإجرامي وكسر روابطه باستعمال ثقافة المجتمع السليمة في ذلك.

الخـاتمة

أن معالجة ظاهرة الجريمة من منظور منهجي ذا المدخل سوسيو- أنثروبولوجي يسهم بشكل كبير جداً في زيادة توضيح الدلالة التصورية لمفهوم الجريمة، مسبباتها وأشكالها المتنوعة في الواقع الاجتماعي، إضافة إلى الكشف عن طبيعة السلوك الإجرامي، سمات الشخصية الإجرامية المرضية وأنماطها، الكشف عن بناء مجتمع الجريمة وموازين القوة فيه، وبالتالي الإجابة على العلاقة الجدلية بين التوجه السوسيولوجي في تفسير السلوك الإجرامي والتوجه النفسي عبر تكامل المدخل الأنثروبولوجي مع المدخل السوسيولوجي الذي تجسد في المدخل المنهجي المتمثل في المنهج الأنثروبولوجي، ومن ثمة فهذا الأخير يعد آلية منهجية قوية في معالجة قضية الجريمة كونها نمط من أنماط الفعل الإنساني غير السوي وغبر المقبول قيمياً وثقافياً، رغم أنه من صنع المجتمع الإنساني ونتيجة لتفاعل قيمي بمعطيات ظرفية مكانية أو زمنية.

المراجـع

1. إحسان محمد حسن، علم اجتماع الجريمة، دار وائل، الأردن، 2008، ط1،
2. أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1982،
3. السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة، الجامعية، الإسكندرية، 1987
4. حامد عبد السلام زهران وآخرون، دراسات تربوية، عالم الكتب، القاهرة، 1995
5. حسن محمد حسن، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ط1
6. محمد سعيد فرح، الطفوله والثقافه والمجتمع، منشاه المعارف، الاسكندريه، 1993
7. محمد عبده محجوب، الاتجاه السوسيو أنثروبولوجي في دراسة المجتمع، وكالة الطباعة، الكويت، دون سنة نشر
8. محمد عبده محجوب، طرق ومناهج البحث السوسيو–أنثروبولوجي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
9. محمد عبده محجوب، الأنثروبولوجية التطبيقية (مقدمات نظرية وخبرات حقلية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
10. بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ج2، 1984 90/12، مادة (جرم) .
11. نبيل السمالوطي، علم الاجتماع العقابي، دار الشروق، القاهرة، 1983، ج01
12. ناصر محمد العديلي، السلوك الإنساني والتنظيمي (منظور الكلي المقارب)، معهد الادارة العامة, الرياض، 1995.
13. شفيق رضوان، علم النفس الاجتماعي, المؤسسة الجامعية للدراسات, بيروت
14. معتز سيد عبد الله، علم النفس الاجتماعي، دار النهظة العربية، بيروت، 2002
15. عيسى الشماس، مدخل الى الانثروبولوجيا، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، 2004
16. على محمود إسلام، الأنثروبولوجية الاجتماعية (الدراسات الحقلية في المجتمعات البدائية والقروية والحضرية)، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1978.
17. عدنان الدورى، أصول علم الاجتماع(أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي)، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1971
18. Madeleine Grawitz, Lexique des sciences sociales, 8eme édition, 2004,
19. Petit Larousse, édition Larousse, paris *1986, p247*
20. http://classiques.uqac.ca/classiques/Durkheim_emile/crime_phenomene_normal/crime_phenomene – 29/5/2013

تشكل النسق القيمي لدى طلاب الزوايا "دراسة سوسيولوجية على الزوايا التواتية" –دراسة ميدانية–

أ.باشيخ أسماء

جامعة أدرار

ملخص الدراسة:

تعد مؤسسة الزاوية مؤسسة تربوية دينية هامة في مجتمعنا الجزائري، اذ لها مكانتها وتقديرها الاجتماعيين وبالأخص في جنوبه الذي تنتشر به الزوايا الدينية والصوفية وكذا الخيرية.

ومن خلال هذا المقال نحاول تقديم دراسة وصفية تهدف إلى الكشف عن الجانب البنائي والوظيفي للنسق القيمي للطالب المنتمي إلى مؤسسة الزاوية، و باعتماد الاجراءات المنهجية الموضحة أدناه ثمة الإجابة في الأخير على السؤال المحوري في البحث والتي كان مفادها نعت النسق القيمي للطلاب على أنه نسق يُؤثر (الايثار)القيم النظرية ويقصي القيم الفنية والجمالية، كما أنه نسق محوره قيمة الولاء وهو ذي طابع ديني محض، هذا بالاضافة إلى أنه نسق قيمي يميل إلى تبني الصفة التقليدية ويتأثر بشكل نسبي بالرأسمال الثقافي للطالب خاصة في قيمه النظرية.

Résumé:

Zawiya est un établissement éducatif et religieuse qui possède une trés grande importance dans la société algerienne et qui la donne des roles majeurs dans la protection de l'identification algerienne et l'islamique. à travers cet article, nous allons travailler à découvrir le systéme de valeurs des personnes étudiants à Zawiya et quelle est les valeurs qui ils ont pris et leurs classement et nous donnons une description théorique et empirique de cet établisement à Touat.

مقدمة:

إن الفعل الاجتماعي موضوع الدراسة السوسيولوجية كما أشار إليه «ماكس فيبر» لا يكون منعدم التوجيه، مفرغ المصدر، بل موجهاته عديدة طرحها هذا